المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 31-03-2006 العـــدد : 12237
الصفحـات : 2 المسلسل : 13

د. المالك لـ(الجزيرة): الخطاب سيحمل مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية

المجلس أنجز (٩٧) مشروعاً و(٢٢) نظاماً و(٣٤) اتفاقية هذا العام

نستفيد من تجارب البرلمانات الدولية.. ولسنا منكفئين على ذواتنا

□ حوار - مسلّم الشمري:

أكد معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور صالح المالك أن أعضاء المجلس يترقبون خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي سيلقيه في المجلس يوم السبت القادم؛ لما له من أهمية وحيوية لما يحمله من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية.

وقال معالي الدكتور صالح في حديث لـ(الجزيرة): إن الخطاب الملكي سيطرح سياسة المملكة داخلياً وخارجياً، والإنجازات التي حُقّقت، والتحديات والصعوبات وكيفية التغلب عليها.

وأشار الأمين العام للمجلس إلى أن المجلس أنجز (٩٧) مشروعاً و(٢٢) نظاماً و(٣٤) اتفاقية ومعاهدة خلال هذا العام.. وفيما يلي نص الحوار:

□ كيف تنظرون لأهمية خطاب خادم الحرمين الشريفين السنوي؟ وماذا يشكل هذا الخطاب لأعضاء المجلس؟

- نصّت المادة الرابعة عشرة من نظام المجلس على أن الملك يُلقي في مجلس الشورى خطاباً سنوياً يشرح فيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية. وفي حقيقة الأمر جميع المواطنين بعامة وأعضاء مجلس الشورى بخاصة ينظرون إلى أهمية هذا الخطاب وحيويته؛ لأنه يشرح سياسة المملكة داخلياً وخارجياً، بما في ذلك الإنجازات والتحديات والصعوبات وكيفية التغلب على هذه المشكلات، وكذلك ما بني من استراتيجيات وخطط وسياسات لتحفيز درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد. فالكل ينتظر هذا الخطاب وكله أمل مشرق؛ لما يحمله هذا الخطاب من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية على كافة الأصعدة.

□ هل تذكرون لنا معالي الدكتور إحصائيات للمجلس خلال هذا العام أو العام الماضي؟

- المجلس ينطلق دائماً من مسؤولياته واختصاصاته بموجب ما ورد في نظامه، ولا سيما في المادة الخامسة عشرة والمادة الثالثة والعشرين، وكذلك ما ورد في نظامه في المادة السابعة عشرة، فاختصاصاته واضحة. ومن هذا الأمر ينطلق دون قصور أو تجاوز لهذه الاختصاصات؛ أي أن المجلس يبتعد عن تنازع الاختصاص أو تداخله، فيقوم بما يليق به ويبتعد عما هو من اختصاص الجهات الأخرى. المجلس في هذا العام أنجز (٩٧) مشروعاً، منها الدراسة والرقابة على (٣٢) من التقارير الحكومية، وهذا وفقاً لنظامه بموجب ما نصّت عليه المادة الخامسة عشرة من النظام، وأنجز (٢٢) نظاماً أو لائحة، و(٣٤) اتفاقية أو معاهدة، وأنجز استراتيجية واحدة، وأنجز خطة التنمية الثامنة، وسبعة موضوعات أخرى لا يمكن تصنيفها في هذه الأمور الأربعة السابقة.

نعم، المجلس نفّذ مشروعات كثيرة في دوراته الثلاث الماضية، وهذا العام زادت وتيرة دراساته بسبب كثرة الأعضاء وما أنيط به من مسؤوليات.. فشكراً لله ثم للقيادة الرشيدة التي قدّرت جهود المجلس بما قام به في الدورات الثلاث، ولهذا وسّعت صلاحيات المجلس من جانب، ومن جانب آخر زادت مما يُحال إلى المجلس من مشروعات وأنظمة واتفاقيات وتقارير سنوية وأمور أخرى.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 31-03-2006 العـــدد : 12237
الصفحـات : 2 المسلسل : 13

□ معالي الدكتور، زيادة أعضاء المجلس من ١٣٠ إلى ١٥٠ هل فعلت زيادة المشاركة في صنع القرار؟

– نعم، المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى نصت في بداية تكوينه على أن الأعضاء (٦٠)، وفي بداية الدورة الثانية أصبح العدد (٩٠)، وفي الدورة الثالثة أصبح العدد (١٢٠)، وفي هذه الدورة، وتحديداً في ٣-٣-١٤٢٦هـ صدر الأمر الملكي بتعديل المادة الثالثة ليصبح عدد أعضاء المجلس (١٥٠) عضواً. وهذا كله اعتراف من القيادة الحكيمة بدور المجلس. ولهذا جاءت المادة الثالثة والعشرون معدّلة، وكذلك المادة السابعة عشرة، وذلك إيذاناً من المقام السامي بأن المجلس يجب أن يزيد من عمله وصلاحياته، ولهذا توسع عدد اللجان من ٨ إلى ١٢ لجنة موزّعة على أعضاء المجلس. واللجان المتخصصة هي مطبخ ومصنع القرارات، ولهذا لا يُعفى أي عضو من الاشتراك في أي لجنة. وتجتمع اللجان المتخصصة كل يوم ثلاثاء لتدرس ما يُحال إليها من رئيس المجلس مما أحاله إليه ولي الأمر. ومجلس الشورى لا ينقرد بصنع القرارات، ولكن المجلس يشترك معه كثير من الفعاليات في الجهات الحكومية، وكذلك القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني؛ ليكون القرار أكثر نضجاً. وبعد ذلك

د. المالك

يُرفع إلى المقام السامي ليشترك معه مجلس الوزراء، وهو التوأم في السلطة التشريعية بموجب النظام الأساسي للحكم. بعد ذلك يرفع الأمر لخادم الحرمين الشريفين للمصادقة عليه. ومن حسن الطالع أن الملك لم يعهد عنه أنه استخدم حق النقض الفيتو في القرارات التي تصدر من مجلس الشورى أو مجلس الوزراء مجتمعين.

□ عضو المجلس يُعتبر معزولاً عن مجتمعه.. هل لديكم آلية جديدة تجعل الأعضاء أكثر انغماساً في مجتمعهم ومعرفة همومهم وآمالهم؟

– العضو لا يمثل شريحة واحدة من المواطنين، ولا يمثل منطقة أو مدينة، ولا يمثل فئة معينة من المواطنين، ولكنه يمثل المواطنين بعامة، هذا جانب. والجانب الثاني من هذا النبض الوطني والحس العام بجميع المواطنين نجد أن عضو المجلس يتحدث باسم المواطنين وهو يحمل جميع همومهم وجميع آمالهم. وعندما يناقش أي موضوع في المجلس لا نجد تفاوتاً فيما يتعلق بأهل إلى منطقة أو مدينة أو قرية معينة. وعضو مجلس الشورى يصرّح لوسائل الإعلام على أنه عضو في مجلس الشورى يتحمل مسؤولية ما يصرح به، ولم تصادر رئاسة المجلس حق العضو في التصريح لوسائل الإعلام المختلفة فيما ناقشه المجلس أو ما قرره المجلس.

□ تعتبر ميزانية الدولة هي مستقبل البلد.. هل سيكون لمجلس الشورى تدخل في تفاصيل الميزانية؟

– لا أعرف الإجابة عن هذا السؤال.

□ هناك من يقول: إن المجلس ليس منفتحاً على البرلمانات الدولية، ومشاركاته الخارجية تكاد تكون ضيقة؟

– المجلس له مشاركات دولية من خلال عضويته في كل الاتحادات البرلمانية الدولية والآسيوية والإسلامية والعربية والخليجية. ولحسن الحظ الذي ينظر إلى مشاركة المجلس ومناشطه في العام السابق وفي هذا العام يلمس فيما لا يقبل الشك أن المجلس زاد من وتيرة مشاركته الخارجية، فعدد المشاركات بالاتحادات البرلمانية في العام السابق كانت عشرين مشاركة، وفي هذا العام (٢٦) مشاركة. وعدد الزيارات البرلمانية المتبادلة كانت في العام السابق (١٠٠)، وفي هذا العام زادت عن (١٠٠)، وعدد مناشط مجموعة الصداقة كانت (٢٧)، وزادت هذا العام. وإجمالي هذا العام زاد عما هو عليه في الماضي.

في حقيقة الأمر فيما يتعلق بالمناشط البرلمانية يستطيع المجلس أن يبيع ويشتري، يبيع ما لديه من تجارب ويقدمها هدية للكثير من المشاركين في هذه البرلمانات، ومثلها الزيارات البرلمانية المتبادلة. ونحن نستعير ما نراه في البرلمانات الأخرى وفي التجارب الأخرى ما دام ذلك لا يتعارض مع ثوابت الأمة وثوابت الإسلام. نحن منفتحون لاستعارة تجارب الآخرين والإفادة منها، ولسنا منكفئين على ذواتنا، بل إننا نرسم لأنفسنا خططاً بموجب ما لدينا من توجيهات سابقة بأن نستفيد من تجارب الآخرين ونقدم للآخرين أيضاً الكثير من تجاربنا، وهذا التلاقح الفكري مفيد للطرفين.